التنمية الاجتماعية و معوقاتها في المجتمع الريفي العراقي

Social development and its obstacles in the Iraqi rural society

ثائر محمد إبراهيم الجبوري
مدرس مساعد
جامعة كركوك– كلية التربية للبنات

Thaer Mohammed Ibrahim Al-Jubouri
Assistant lecturer
University of Kirkuk.
College of Education for Girls.

thaermohammed@uokirkuk.edu.iq

الكلمات المفتاحية: التنمية، المعوقات ، الاجتماعية ، الريفية

Keywords: development, obstacles, social, rural

الملخص

تعد مسألة التنمية من القضايا المهمة التي لاقت اهتمام واسع لدى الباحثين في ميادين مختلفة ومجالات واسعه منها : المجال الاقتصادي والادارة و المجال الاجتماعي المتمثل بعلم الاجتماع .... الخ، هذا إلى جانب جعلها من اولويات البرامج والسياسيات العالمية والاقليمية كونها من الميادين المؤثرة في حياة الافراد، اضحت التنمية اكثر من اي وقت مضى مطلبا اساسيا لتحقيق وتلبية احتياجات الافراد وتحسين المستوى المعيشي؛ خاصة اذا تعلق الامر بطبقة الفقراء الذين يعانون من الفقر والهشاشة والهامشية الاجتماعية بالمجتمعات المحلية ، فقد قسمت هذه الدراسة إلى مبحثين المبحث الاول يشتمل على اهمية الدراسة والتي من الممكن الاستفادة من النتائج في المشكلة المطروقة، وتناول اهداف الدراسة ومشكلة الدراسة، ومنهجية الدراسة المتمثلة بالمنهج التحليلي في عرض المعلومات، والمفاهيم والمصطلحات اما المبحث الثاني فقد تناول معوقات التنمية الاجتماعية في الريف العراقي، واهم سباب هذه المعوقات و التنمية المحلية والعلاقات الريفية/ الحضرية، ونتائج الدراسة التي توصل اليها الباحث وهي أن العراق يفتقر إلى رؤية واضحه للتنمية الريفية ، وهناك تحديات ينبغي تجاوزها و اهداف اجتماعية ينبغي الوصول اليها، واعتماد العراق في البرامج التنموية على الحضر فقط دون شمول الأرياف بذلك، ووضوح مدى اهمية التنمية الريفية في رفد المجتمع بأفراد يكونون ذات تأثير ايجابي ، و تبيان اهمية العادات والتقاليد الريفية على التنمية داخل الأرياف.

اما الخلاصة التي توصل اليها الباحث ان الريف العراقي هو واحد من الروافد المهمة التي ترفد المجتمع بالأفراد الذين لهم تأثير مباشر على المجتمع كونهم عناصر مشتركة في المؤسسات المجتمعية، اضافة إلى ان الريف العراقي من المصادر الممولة للثروة النباتية والحيوانية والتي تحتاج إلى تنمية وتوعية للأفراد العاملين بها.

Abstract

The development matter is considered one of the crucial cases that received a wide attention from researchers in various and wide majors like : economical field , administration and social field that is represented in sociology …. etc . Besides making it as a priority program and international and regional policies , because of its effectiveness that effects people's life , the development has become a basic demand more than the gone years to achieve and meet the needs of people and raise their living style , particularly if it is related to poor people who suffer from poverty , frailty in regional societies , this study is divided into two sides , the first one includes the importance of the study that supports the advantages of the problem at hands , methodology of the study represented in form of analytical approach in presenting the information , the second side sheds the light on the obstacles of social development in Iraqi countryside , the major obstacles , regional development , rural and civilized relations , and the results of the study that the researcher has arrived at are that Iraq needs a clear vision for rural development , and there are challenges need to be overcome and social objectives have to be reached , Iraqi reliance in developmental programs on rural only without paying attention to country sides , clearance scope of the importance of rural development in supporting society by people who have positive influence , and showing the importance of rural habits and traditions in the development within country sides .

Regarding the gist which is reached via the researcher is that the Iraqi country side is one of the crucial supports that provides society by people who have direct influence on the society because they are participant members in social foundations , in addition the Iraqi country side is a supporting resource to the vegetation and animal wealth that need to develop and awake its workers . **Keywords (development, obstacles, social, rural)**

المقدمة

تعد مسألة التنمية من القضايا الاستراتيجية التي حظيت باهتمام الساسة والباحثين في حقول معرفية مختلفة في مجالات الاقتصاد والإدارة، وعلم الاجتماع ... الخ. هذا إلى جانب جعلها أولوية في برامج وسياسات المنظمات العالمية والإقليمية، وجدير بالإشارة إلى أن التنمية أضحت أكثر من أي وقت مضى مطلبا أساسيا لتحقيق وتلبية احتياجات الأفراد وتحسين مستوياتهم المعيشية خاصة إذا تعلق الأمر بمن يعانون من الفقر والهشاشة والهامشية الاجتماعية بالمجتمعات المحلية وهذا ما جعل معظم المجتمعات والهيئات الدولية والإقليمية توجه جهودها التنموية إلى هذه المجتمعات بخلق فرص استثمار حقيقية تأخذ في الحسبان أهمية التنمية البشرية الاجتماعية في المقام الأول بمراعاة الخصوصيات الثقافية والإمكانات الاقتصادية المتاحة بالمجتمع المحلي وفق سياسة واستراتيجية تنموية تشاركية بمرافقة مختلف أجهزة ومؤسسات الدولة وإسهام مختلف الفواعل المحلية أفراد ومؤسسات وهيئات المجتمع المدني وذلك بغية الإسهام في التنمية المحلية والوطنية المجتمعية الشاملة، غير أن تحقيق الأهداف التنموية بالمجتمع المحلي عادة ما يصطدم بعديد المعوقات على مستويات متعددة : اقتصادية إدارية، سياسية واجتماعية، مما يستدعي إيجاد آليات وسبل تتجاوز هذه المعضلات بخلق بيئة مناسبة سيما على المستوى الاجتماعي و ينصب الاهتمام على تنمية الروابط والعلاقات الاجتماعية القائمة بين أفراد المجتمع المحلي والعمل على ترقية مستوى الخدمات وتلبية حاجاتهم المختلفة وغرس روح الانتماء لديهم بوعي ايجابي للإسهام والمشاركة في الفعل التنموي المحلي والوطني.

المبحث الاول

الاطار المنهجي للدراسة

اولا: مشكلة الدراسة :The problem study

ان هذه الدراسة اتت من اجل تسليط الضوء على اهم اركان المعوقات التي تصيب المجتمع المحلي المتمثل بالمجتمع الريفي وتوضيح اهمية التنمية الريفية في العراق لما كان لهذا المجتمع اهمية اقتصادية واجتماعية للمجتمع

و تتمثل مشكلة الدراسة في طرح التساؤل الاتي :

ماهي معوقات التنمية الاجتماعية في المجتمعات المحلية الريفية العراقية، وماهي اسبابها وما نتائجها.

ثانيا: اهمية الدراسة The importance of The study

تتمثل اهمية الدراسة في إمكانية الاستفادة من نتائج هذه الدراسة في عملية تفعيل اليات جديدة وبرامج جديدة في مواجهة كل ما يعيق أمن الانسان وتحقيق التنمية .

وضع التصورات والخطط التي من خلالها يمكن تكوين الاطار التنموي والامني لبقاء الفرد وتطور المجتمع وتطوره والعمل على المحافظة على الموارد البشرية التي تكون لها القدرة على زيادة التنمية وتطوير الافراد و المجتمع .

ثالثا: اهداف الدراسة :Objectives of study

١- التعرف على معوقات التنمية الاجتماعية في المجتمعات المحلية الريفية في العراق.

٢- التعرف على اسباب هذه المعوقات وانواعها.

رابعا: منهجية الدراسة:The methodical of study

تم اعتماد المنهج التحليلي من خلال ما تم عرضه من معلومات وادبيات للبحث.

خامسا: هيكلية الدراسة : The skeleton study

تم تقسيم الدراسة إلى مبحثين :

المبحث الاول تناول تبيان اهمية الدراسة واهدافها ومشكلتها والمنهج الدراسي المتبع في هذه الدراسة، وتوضيح مفهوم التنمية والتنمية الاجتماعية والمجتمع الريفي وتبيان اهداف التنمية الاجتماعية بشكل عام ومظاهر ضعف التنمية الاجتماعية، وتوضيح خصاص هذه التنمية.

المبحث الثاني تناول اهم معوقات التنمية الاجتماعية في المجتمع الريفي العراقي .

خامسا: المفاهيم والمصطلحات:

اولا: مفهوم التنمية: وهي من اهم المفاهيم العلمية في القرن العشرين ، حيث أطلق على عملية تأسيس نظم اقتصادية وسياسية متماسكة فيما يُسمى بـ " عملية التنمية " ويشير المفهوم لهذا التحول بعد الاستقلال في الستينيات من هذا القرن في اسيا وافريقيا بصورة جلية .

وتبرز أهمية مفهوم التنمية في تعدد أبعاده ومستوياته، وتشابكه مع العديد من المفاهيم الاخرى مثل التخطيط والانتاج والتقدم .

وقد برز مفهوم التنمية بصورة واضحة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حيث لم يُستمل هذا المفهوم منذ ظهوره في عصر الاقتصادي الشهير " أدم سمث" في نهايات القرن الثامن عشر وحتى الحرب العالمية الثانية.

قد برز مفهوم التنمية بداية في علم الاقتصاد حيث استخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين ؛ بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل افراده بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الاساسية والحاجات المتزايدة؛ بصورة تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات. **(Hafezy,2011,p22)**

اما **مفهوم التنمية الاجتماعية** : تعرف بأنها مجموعة من العمليات التي تستهدف إحداث التغير الاجتماعي المقصود عن طريق تحسين الظروف المعيشية للمواطن وتوفير المزيد من برامج الرعاية من خلال الجهود البناءة مع نسق التنمية الاقتصادية في المجتمع فهي ترتكز على مقومات مفصلية محددة وفق جهد مدروس ومخطط له هادف لإحداث التغير الاجتماعي الايجابي في المجتمع المبني وفق علاقة نسقية بالمكون الاقتصادي. وكل هذه المقومات تشكل ما ينعت بالتنمية الاجتماعية. **(Al-Khater ,2002, p10)**.

ثانيا: مفهوم المعوقات: وضع صعب يكتنفه شيء من الغموض يحول دون تحقي الاهداف بكفاية وفاعلية ويمكن النظر اليه على انها المسبب للفجوة بين مستوى الانجاز المتوقع والانجاز الفعلي او على انها الانحراف في الاداء مسبقا عن معيار محدد**(Droesh,2005,p58)**

ثالثا: مفهوم المجتمع الريفي : تعد المنطقة ريفاً إذا ما كانت خارج حدود المراكز الإدارية للمدن، التي تتميز بوجود المؤسسات الاجتماعية والخدمية المختلفة، كما هو الحال في العراق والعديد من الدول الأخرى فان العامل الإداري يستخدم محكاً مهماً للتمييز بين الريف والمدينة. وكذلك يعد الريف من وجهة نظر علم الاجتماع واحداً من المجتمعات المحلية التي يتضمنها المجتمع الأكبر، كالمجتمع الحضري والمجتمع البدوي(**Robert Nestl.1999,p60)**، فهو ليس بيئة طبيعية مختلفة عن المدينة فحسب، بل نسق اجتماعي

أولا يتضمن علاقات وقيماً وأعرافاً ومعايير اجتماعية تميزه عن غيره من المجتمعات المحلية، تلعب العائلة الريفية دوراً أساسياً في رسم معالم المجتمع الريفي وتحديده؛ وتعد من أهم المؤسسات الاجتماعية التي يتكون منها البناء الاجتماعي في الريف، وتتفاعل مع بقية المؤسسات البنائية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والدينية ... الخ، فتتأثر بها وتؤثر فيها. كما وتعكس العلاقة القائمة بين تلك المؤسسات والعائلة الريفية التي تشغلها العائلة وخاصة في تنشئة الفرد وتلقينه أخلاق المجتمع وقيمه وخبراته (**Jabara,1986,p17**).

والمجتمع الريفي هو جمع او حشد من افراد يشتركون في شغل منطقة جغرافية أو مساحة مكانية واحدة كأساس لقيامهم بأنشطتهم اليومية، ويشتركون بنفس العادات والتقاليد بحكم تأثير البيئة على الفرد حسب وجهة نظر المدرسة السلوكية.

ويعرف بأنه : الوحدة الاجتماعية التي يشترك أعضاؤها في مجموعة مصالح مشتركة، تجمعهم قيم عامة وشعور بالانتماء بالدرجة التي تمكنهم من المشاركة في الظروف الاساسية لحياة مشتركة، وفي هذا المجتمع يقضي الفرد حياته كلها، ويقوم المجتمع هذا على الاساس الاقليمي والشعور المشترك المنبثق من المصالح ووحدة المصير بالإضافة إلى التفاعل، التنمية الاجتماعية تمثل الجانب التنموي الداخلي الديناميكي في الدولة والذي يعنى بصورة مباشرة في تعزيز التقارب الاجتماعي داخل الدولة بصورة عصرية تواكب ما وصلت إليه الدول الأخرى في هذا الجانب، وفي تفعيل دور المواطنين في الانخراط في الحياة الاجتماعية وتقديم خدمات اجتماعية ذات جودة عالية تتلاءم مع احتياجات المجتمع المحلي بعد دراسته بصورة معمقة عبر تخطيط استراتيجي، وذلك من اجل تحقيق غاية الارتقاء بالحياة وايضا تواجه التنمية الاجتماعية جملة من المعوقات التي تحيل دون تحقيق أهدافها الرئيسية والفرعية شأنها شأن الجوانب التنموية الأخرى(**Al-Jawahiri ,1980,p34**).

المبحث الثاني

الاسس النظرية للتنمية الاجتماعية

حتى يكون لدينا اطار نظري واضح للتنمية الاجتماعية ينبغي علينا ان نوضح اهم الاسس التي يرتكز عليها هذا المفهوم وتتلخص في ما يلي :

اولا: اهمية التنمية الاجتماعية :

تعمل التنمية الاجتماعية على توفير الخدمات الاجتماعية والصحية والثقافية وتحرص على نشر الوعي الصحي والثقافي والاجتماعي و تعمل التنمية الاجتماعية على تحسين المستوى الاقتصادي للفرد والمجتمع عامة من خلال زيادة الإنتاج والدخل للفرد، وتقوم التنمية بتأهيل الكفاءات البشرية للمشاركة في عملية اتخاذ القرارات التي تخدم المجتمع، واسهمت التنمية الاجتماعية في تبني طرائق الحياة الجديدة وشحذ القدرات لتحقيق التعاون، فالقدرة كامنة داخل كل جماعة إنسانية، وتتمثل مهمة التنمية الاجتماعية في تنشيط هذه القدرات ووضعها موضع التنفيذ الواقعي.

و تمثل التنمية الاجتماعية مطلباً أساسياً من أجل ضمان تلبية حاجات الأفراد وتحسين مستوى معيشتهم لا سيما بالنسبة إلى الفئات التي تعاني من الفقر والتهميش الاجتماعي، وتسهم ايضا في إنشاء فرص استثمار جديدة حقيقية، وتقوم بتحقيق التعاون بين السكان المحليين والجهات الحكومية لتحسين الظروف الاقتصادية .

ثانيا: أهداف التنمية الاجتماعية:

جدير بالإشارة إلى أن الاهتمام بالتنمية الاجتماعية يعود أساسا إلى حقيقة مؤداها أنه بالرغم من المجهودات المتزايدة بالتنمية الاقتصادية منذ اكثر من نصف قرن إلا أن الظروف الاجتماعية الاساسية ظلت على ما هي علية لدى كل من الفرد والاسرة والمجتمع المحلي، بل ظل الافراد يعانون من حالة الفقر، ظروف السكن السيئة و سوء التغذية ....الخ، حيث وقفت تلك الملامح التي يتصف بها المجتمع عائقا أمامهم لتحقيق الاستقلال الاقتصادي والاجتماعي، كما يعزى هذا الاهتمام إلى عدم الرضا على المجهودات الحديثة للتنمية.

وتعد التنمية الاجتماعية عاملا من عوامل تحقيق الارتقاء بالإنسانية ومعاييرها وتقريب وجهات النظر بين مختلف دول العالم، كذلك فكرة التنمية والانعاش الاجتماعي من الناحية الاخلاقية والمثالية ومعاني الانسانية الرفيعة تغرس في أفراد المجتمع والفضائل الروحية التي من شأنها الرقي بوعي المجتمع واذواق افراده، واخراج الفرد من حدوده الضيقة وحياته الخاصة إلى نطاق اوسع في فضاء مجتمعي متماسك ومتكامل وتؤدي التنمية الاجتماعية إلى حماية الهوية والثقافة الوطنية. وتطوير وتوظيف الموارد البشرية الوطنية بطريقة كفؤة، وتحقيق العدالة

والمساواة الاجتماعية، و الانفتاح على العالم، مع الحرص على الحفاظ على الخصوصية الثقافية. و محاربة الفقر والجوع والجريمة **(Khashmoun,2010,p52)**.

ثالثا: عناصر التنمية الاجتماعية:

تقوم التنمية الاجتماعية على مجموعة من العناصر من أبرزها التغير في البناء الاجتماعي الذي يعتمد بشكل أساسي على مجموعة من الأدوار ، و التنظيمات التي لم تكن موجودة من قبل ، و بالطبع تتميز باختلافها بشكل تام عن ما كافة الأدوار التنظيمات والأدوار القائمة بالفعل. أما العنصر الثاني فيعرف بالدفعة القوية التي من الممكن حدوثها عندما تحدث تغيرات جوهرية ترتبط بشكل رئيسي بالعدالة في توزيع الثروات ، و تقليل الفجوة بين الطبقات وتوفير الرعاية الصحية و الخدمات التعليمية لأبناء المجتمع حيث يصبح التعليم مجاني ، و إلزامي والقيام بمشروعات من أجل توفير المساكن للشباب و العنصر الثالث يتعلق بالاستراتيجية الملائمة ، و التي تعرف بكونها إطار عام و خطوط عريضة تقوم برسمها كافة السياسات المتعلقة بالتنمية وذلك من أجل العبور من وضع التخلف ، و التدهور إلى وضع أو حالة النمو الذاتي لتحقيق كل ما تسعى إليه عملية التنمية الاجتماعية.

كما وينظر إلى عناصر التنمية الاجتماعية على انها التغير في البنية الاجتماعية : وهو ما يجب أن يطرأ على المنظمات الاجتماعية الحديثة النشأة وأدوارها من تغييرات جذرية حتى تكون مختلفة تماماً عن المنظمات القائمة من قبل في البيئة المجتمعية نفسها، ويساهم هذا التغير بإحداث تحولات ملحوظة في كل من النظم والظواهر المنتشرة في مجتمع ما الدفعة القوية ويتمثل هذا العنصر من خلال إيجاد وخلق تغييرات جذرية تخلّص من مستويات التباين فيما بين الأفراد فيما يتعلق بالثروات، والسعي لتوزيعها بشكل عادل بين المواطنين، إذ يقتضي ذلك أن يصبح التعليم متطلباً إلزامياً ومجانياً في المجتمع، وتوسيع نطاق التأمين على العلاج، ونشر المشاريع السكنية، وتقديم الخدمات اللازمة للمواطنين الاستراتيجية الملائمة وهو ما تسعى إليه السياسة الإنمائية في ظل إحداث نقلات نوعية من الوضع الحالي المتمثل بالتخلف الذي يعيشه مجتمع ما وقيادته نحو التطور والتقدم وخلق حالة من النمو الذاتي من خلال الاستغلال الأمثل للوسائل المتوفرة لتحقيق الأهداف المنشودة من التنمية الاجتماعية. أهداف التنمية الاجتماعية التحفيز على التغير المستقر والترغيب به، وتنبثق هذه الرغبة من حالة عدم الرضا التي يعيشها الأفراد في مجتمع ما حول الوضع الراهن، والرغبة بالسعي لتقمص أدوار مستحدثة في المجتمع حتى يصبح المجتمع متقدماً اجتماعاً مادياً رفع مستويات التعليم الارتقاء بالأوضاع الاجتماعية للأفراد.

رابعا: نماذج عن التنمية الاجتماعية:

١- التجربة المصرية:

اتبعت الحكومة المصرية سياسة التنمية الريفية والتي تهدف الى احداث التوازن بين الريف والحضر وضرورة وصول التنمية إلى كل قرية في جميع محافظات مصر، وتقديم الخدمات اللازمة للطبقات محدودة الدخل. حيث ساهمت وزارة التنمية المحلية وجهاز بناء وتنمية القرية وبرنامج شروق فضلا عن الجمعيات الاهلية في عملية تطوير القرى.

لقد حققت الحكومة المصرية العديد من الانجازات على مستوى التنمية الريفية ومنها ما يأتي:

١- منح القروض إذ قام صندوق التنمية المحلية بتوفير القروض للشباب والمرأة في القرى والوحدات المحلية.

٢- تنمية موارد الأسرة بالقرية المصرية.

٣- الانفتاح على العالم الخارجي والتعاون الدولي بهدف تطوير البنية الأساسية والتثقيف الصحي والعلمي في الريف المصري.

٤- تطوير الإدارات المحلية ومعالجة السلبيات ومواجهة أية تجاوزات.

٥- دعم برنامج الصناعات الحرفية الصغيرة والتعاون الإنتاجي وذلك بالتنسيق مع وزارة الصناعة والتنمية التكنولوجية.

٦- إزالة التعديات على الأراضي الزراعية وإعداد المخططات العمرانية للقرى.

٧- إعداد الخريطة المعلوماتية للمستقرات الريفية.

٢- التجربة السعودية

لقد اعتمدت المملكة العربية السعودية في تجربتها هذه على منهجية القرية الام كوحدة تنموية خدمية لمعالجة عشوائية توزيع القرى وتقديم الخدمات لسكانها. خاصة وشهدت هذه التجربة محاوله لتطبيق نموذج كمي لتجديد امكانات نمو المستوطنات الريفية في إقليم بقيق كدراسة تطبيقية نتيجة لنشوء الكثير من الهجر بطريقة عشوائية اثر تزايد النفقات الحكومية التنمية في مختلف مشاريع قطاعات التنمية، حيث قدرت بـ (١٠٣٠٠) قرية وهجرة، وكان منها (٣٢٥٠) قابلة للنمو فقط بعد تطبيق المعايير الكمية حجم السكان، وعدد المنازل والخدمات، وسهولة الوصول، واظهرت النتائج ثلاث مستويات لإمكانية نمو القرى: إمكانية نمو عالية، إمكانية نمو متوسطة، وإمكانية النمو فيها ضعيفة.

٣- التجربة التونسية مبادرة (قرية ومنتوج)

ان برنامج (قرية ومنتوج يمثل احد نماذج تجربة في تخطيط التنمية الريفية المكانية والتي نفذت بدعم من فرع الوكالة اليابانية للتعاون الدولي بتونس بالاشتراك مع وزارة التنمية والتعاون

الدولي. وقد انطلق مفهوم قرية ومنتوج منذ ٣٠ سنة من ولاية اويتا اليابانية وتم تصديره الى حوالي ٣٥ دولة في العالم من بينها تونس.

وترمي هذه العملية المتمثلة بالمشاريع التنموية الصغيرة الى تطوير المناطق الريفية الفقيرة باستخدام المنتوجات المتخصصة لكل منطقة واشراك الاهالي في مختلف مراحل التصميم وتيسير ترويج المنتوج في الأسواق المحلية والدولية، وبالتالي تحسين ظروف المعيشية بهذه المشاريع تعكس خصوصيات المنطقة وتضمن مورد دخل للسكان وتشتهم على ارضهم وبالتالي مكافحة ظاهرة النزوح. طبق البرنامج في الجنوب التونسي عام ٢٠٠٤ كمرحلة أولى وتعميمها على مناطق البلاد كافة في مرحلة ثانية.

٤- تجربة المملكة المتحدة:

تتميز المملكة المتحدة بأنها واحدة من أبرز الدول المتقدمة التي تبنت سياسة التنمية الريفية وتخطيط القرى، وقد تعدد السياسات المتبعة في التخطيط الريفي. لكن تركزت التوجهات الرئيسة لتخطيط المستقرات الريفية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية على مناقشة التركز والتبعثر واستراتيجية المستقرة الأم ونمو مفهوم سياسة القرية الأم تعود في جذورها إلى النمو المركزي ونظرية الاماكن المركزية، وهي في جذورها تركز على الموارد المالية المحدودة على مراكز قليلة مختارة عن كونها موزعة خلال مفردات المحلات الريفية الغرض اختيار المستقرات التي ستصبح القرية الأم، استخدم المخططون أسسا مختلفة الترتيب المستقرات لاحتمال كونها مراكز خدمية، فعلى سبيل المثال فان المعايير التي طبقت على مدينة (Devon) في المملكة المتحدة والتي على اساسها اختيرت القرى الأم في عام (١٩٧٩) هي:

١- وجود التسهيلات الاجتماعية وتشمل المدارس والمنشآت التجارية ، وقاعة الاجتماعات ، وعبادات الأطباء ، والمرافق العامة (الماء ، الكهرباء ، الغاز ، الصرف الصحي) .

٢- وجود فرص العمل فيها أو حولها ..

٣- موقعها بالنسبة للحركة الرئيسة وإمكانية تطوير الطرق ..

٤- علاقة موقعها بخطوط النقل العام (حافلات ، سكك حديد) التي تقدم الخدمة الكافية.

٥- علاقة المستقرة بالمراكز الحضرية التي تقدم العمل، المدارس، الخدمات الطبية ، المحلات التجارية ، الخدمات الخاصة ، والتي لا يشترط أن تكون قريبة منها .

٦- علاقة المستقرة بالمستقرات الأخرى التي ستعتمد عليها في بعض الخدمات. **(Omari,2016,p78)**

٥- التجارب العراقية:

بدأت خطوات التنمية الريفية في العراق منذ السبعينيات من القرن الماضي وخاصة في نطاق الخدمات العامة وانشاء القرى العصرية والمجمعات السكنية ضمن المشاريع الزراعية والروائية الكبرى كجزء من خطط التنمية القومية للفترة ١٩٧٠ – ١٩٨٠ ، غير ان تلك الخطوات لم ترقى الى مستوى السياسة الشاملة للتطوير الريفي.

ومن التجربة التخطيطية السابقة تم الادراك آنذاك مسألة تطوير الريف تتعدى البرامج القطاعية الجزئية وانه لابد من تبني سياسة شاملة وبعيدة المدى تستهدف إعادة التوزيع المكاني للقرى وتقليص عددها ورفع معدل الحجم السكاني لكل قرية وتحويلها الى مستوطنات شبه حضرية من ناحية هيكلها العمراني ومستوى تجهيز الخدمات العامة.

بداية الثمانينيات تم إعداد خطة الاستيطان الريفي في العراق، هذه الخطة التي شملت دراسة عموم قرى العراق باستثناء محافظات السليمانية وميسان والبصرة لطروف الحرب مع إيران في ذلك التاريخ ، وتم بالفعل إجراء مسح افرز وجود حوالي ١١٩٥٨) قرية، وعلى أساس اعتماد مجموعة معايير خاصة بحجم السكان وتوفر الخدمات العامة والبني التحتية والواقع الزراعي والثروة الحيوانية . توصلت الخطة إلى ترشيح حوالي (٥٠%) من عدد القرى في العراق كقرى أم مرشحة للتطوير في كل محافظة، وظيفة هذه القرى ان تصبح مركزا لتوقيع النشاطات والخدمات التي يمكن لهذه القرى الكبيرة ان تخدم القرى القريبة منها او ضمن نطاق محيطها، وذلك بسبب انتشار هذه القرى وصغر حجمها مما يجعل امر توفير الخدمات لها امر صعبا وغير اقتصاديا، ولم يصدر قانون او تشريع يجعل هذه الخطة نافذة او ملزمة التنفيذ.

و في عام ٢٠٠٩ تم اعداد مشروع اعداد خطة التنمية الريفية في محافظة كربلاء كنموذج للتنمية الريفية المكانية، وذلك من خلال تحديد قرى مرشحة للتطوير من اجل إيصال الخدمات والبني الارتكازية الأساسية للريف على أسس اقتصادية مقبولة ولتكون نموذجا يمكن اعتماده في نقية المحافظات. وقد تم تحديد القرى المرشحة للتطوير واعدت تصاميم اساسية لهذه القرى، وقد أكد هذا المشروع على التنمية الريفية القطاعية المكانية واستثمار الامكانات النسبية للقرى.

في الوقت الحالي دائرة التنمية الإقليمية والمحلية تسعى لإعداد استراتيجية تنمية ريفية من خلال قسم التنمية الريفية و مديريات التخطيط في المحافظات لكل محافظة من المحافظات غير المنتظمة بإقليم ، حيث تم تنفيذ مسح ميداني (مسح التنمية الريفية) في ١٢ محافظة خلال ٢٠١٧ و ٢٠١٩.

اظهرت نتائج المسح ان عدد القرى في المحافظات المشمولة بالمسح قد بلغت ٩٩٦٦ قرية **.(دائرة التنمية الاقليمية والمحلية)**

مؤشرات مختارة من نتائج مسح التنمية الريفية لبعض المحافظات

المحافظة	ضمن مشروع استصلاح وبزل منفذ	تتوفر حصة مائية للزراعة	مركز صحي	صيدلية	مدرسة ابتدائية	مدرسة ثانوية (متوسطة و اعدادية)	طريق مبلط واصل للقرية	كهرباء الشبكة العمومية	مياه شرب من الشبكة العمومية	مياه من محطات التحلية RO	الصرف الصحي (الشبكة العمومية)
ميسان	7.3	84.9	11.2	0.7	58.2	7.4	75	97.3	56.9	6.2	1.1
بابل	76.4	94.1	21.7	9.8	76.2	27.6	92.9	99.6	55.5	24.8	0.6
القادسية	45.2	92.2	10.7	0.9	56.3	10.7	56	98.8	67.7	16.7	1.1
المثنى	18.2	83.8	9.1	2.0	67.5	12.5	70	98.9	48.9	5.6	0.7
النجف	34.9	87.8	22.9	4.0	62.2	21.1	90	99.2	86.1	8.4	1.2
البصرة	15.1	37.5	79.1	23.4	31.4	73.5	93	98.2	81.5	98.2	7.7
كربلاء	74.3	79.5	11.5	4.9	58.7	16.0	87.8	99.0	71.9	21.5	4.2

سادسا: خصائص التنمية الاجتماعية :

١- عملية توسعية: أي أنها لا تقف عند مرحلة معينة، بل تتوسع بشكل دائم في سبيل التطور والتقدم.

٢-عملية شاملة: أي أنها لا تقتصر على جانب واحد، كالجوانب الاقتصادية مثلاً، بل تشمل الجوانب السياسية، والاجتماعية، والثقافية والعسكرية.

٣-عملية مترابطة: أي أنّ التنمية ترتبط بالنمو، حيث إنّ التنمية الاجتماعية مرتبطة بصورة مباشرة بالنمو الاقتصادي.(**Rural Development ,2019,p11)**

سابعا: مظاهر ضعف التنمية الاجتماعية:

إن من اهم مظاهر ضعف التنمية الاجتماعية هو تدهور الأحوال والبيئات الاجتماعية، وزيادة الطبقية، وانخفاض معدل الاستثمار. و زيادة الرغبة لدى المواطنين وخاصة الشباب بالهجرة، وازدياد مشاكل المواصلات والازدحام، والجرائم. و ازدياد واضح في معدلات الفقر المدقع، نتيجة لزيادة عدد العاطلين عن العمل، وازدياد عجز الموازنات، والاعتماد على المعونات والمنح المالية الخارجية، حيث تعد هذه المظاهر السبب لرئيسي لضعف التنمية الاجتماعية .

ثامنا: عوائق التنمية الاجتماعية وفق رؤية تحليله :

تصنّف العوائق التي تقف في وجه التنمية الاجتماعية إلى عدة أنواع، وهي الفساد الإداري، يخضع الكيان الاجتماعي للتهديد من قبل ظاهرة الفساد الإداري، والتي تعد الأكثر بروزاً من بين الظواهر المجتمعيّة السائدة، فيتمثل ذلك بمنع تحقيق وتنفيذ العمليات المتعلقة بالتنمية الاجتماعية التي تتطلع حكومات الدول إلى تنفيذها، وتعتبر من الظواهر المدمّرة. والمعوقات الإدارية المتجسدة في أشكال متعددة من سوء إدارة المنشآت وتخلف في أساليب العمل الإداري والبعد عن الأساليب الإدارية الحديثة، وتضارب القرارات الإدارية في بعضها البعض وتناقضها في البعض الأحيان.

إن المقصود بمعيقات التنمية؛ العوامل التي تؤدي إلى الانحراف عن النموذج المثالي للتنمية والحيلولة دون تحقيق الأهداف التي تسعى إليها، فهي اتجاها سلوكيا سلبيا، ومعوقات التنمية هي من الأسباب التي تقف حاجزا أمام تقدم الشعوب. وكذلك نوع من المناهضة الثقافية التي تواجه عملية التخطيط، فالمخطط الذي يرسم خطط التغيير قد يصطدم بأفراد المجتمع وسلوكهم الذي قد يعوق عن تحقيق أنماط السلوك التي يريد المخطط أن يسير وفقها(**AlKhater,2002,p45**). وبوجه عام تشكل المعوقات تحديات أمام محاولات التقدم للمجتمعات المتخلفة. وتتوزع هذه المعوقات بين المعوقات الاجتماعية المتمثلة في ارتفاع معدلات الزيادة السكانية بالنسبة للإنتاج مع عدم الاستغلال الأمثل لتلك القوى البشرية المتزايدة؛ وكذألك سوء توزيع السكان جغرافيا والتفاوت في الازدهار والنمو وسوء توزيع الأفراد والمؤسسات مكانيا بين المناطق المختلفة للمجتمع، وانتشار ظواهر الأمية وانخفاض المستوى التعليمي والصحي وسوء التغذية وانتشار الأمراض، بالإضافة إلى النقص الملحوظ في الثقافة الاستهلاكية بخاصة فيما يتعلق باستهلاك الكهرباء والطاقة والمياه مع ظواهر سلبية كانتشار السلوكيات الإدارية والفساد كالرشوة والبيروقراطية واللامبالاة، والمعوقات الاقتصادية كانتشار معدلات مرتفعة من البطالة، وقلة وهشاشة البنى الاقتصادية التحتية، والتبعية المالية للخارج فيما يخص تمويل المشاريع المحلية عن طريق القروض، . هذا إضافة إلى المعوقات السياسية التي تغطي كامل المشهد المجتمعي كغياب لمناخ(**Al-Jawahiri ,1980,p20**)،

الديمقراطي وسيطرة العلاقات التقليدية والقبلية والعشائرية على العلاقات الرسمية، و تمركز القرارات السياسية في أيدي بعض الجماعات .

وتوجد مجموعة من المشكلات التي تعيق تطوّر التنمية الاجتماعية في المجتمعات ،وتُلخَّص وفقاً للنقاط الآتية:

اولا: المعوقات الخارجية :

١- **معوقات اجتماعيّة:** العصبية، إذ قد يمانع المجتمع من تنفيذ بعض الممارسات المرتبطة بالتنمية الاجتماعيّة نظراً لمخالفتها لمعتقدات يؤمنون بها أو لأسباب مجهولة. الاستغلال وتعارض المصالح، تعتقد بعض الجماعات والمواطنين أنهم سيفتقدون للاستقرار والأمان في حال تطبيق مشاريع التنمية الاجتماعيّة. المنزلة الاجتماعيّة، ولهذا العائق دور كبير في الحد من تنفيذ مشاريع التنمية، إذ لا تقبل بعض فئات المجتمع امتهان أدوار أخرى غير التي كانت تمتهنها.

٢- **معوّقات ثقافية:** تتطلب التنمية الاجتماعية قبل مباشرة العمل بها وضع بنية المجتمع تحت المجهر ودراستها عن كثب، حتى يكون الباحث على علم ودراية بالثقافة التي يؤمن بها ذلك المجتمع حتى لا يترتب على ذلك الفشل لهذه المشاريع.

٣- **معوّقات نفسيّة:** ويرتبط هذا النوع بالفرد نفسه، ومدى قابليته للانخراط بالمشاريع والبرامج التنموية المستحدثة في بيئته، ويعتمد ذلك على قبوله أو عدمه المتعلّق بالأهمية والقيمة التي تمتلكها مشاريع التنمية وبرامجها. معوقات تخطيطيّة: الافتقار للتوازن والتكامل بين شتى القطاعات التي تشتمل عليها الخطة التنمويّة. كف يد أفراد المجتمع عن المشاركة في العمليّة التنموية، مع العلم أنّ للمشاركة الشعبية أهمية بالغة في رفع مستويات الوعي بمدى أهمية التنمية. انخفاض مستويات الوعي التخطيطي، والجهل بالمعرفة الفنية والعلمية اللازمتين لرسم أبعاد التخطيط الشامل.

٤- **معوقات اقتصادية:**

ان المعوقات الاقتصادية متمثلة بالخلل في هيكل الاقتصاد ، و النمو المتسارع للسكان ، وعدم توفر رؤوس أموال بشرية ، و سوء الإدارة والفساد، وعدم كفاءة إنتاج منتجات الدولة التجارية، وعدم وجود رأس مال حقيقي و ديون الدولة المتراكمة، وغياب حقوق الملكية. وعدم حماية حقوق المستهلك وقانون المنافسة بين التجار محدود، و الاستغلال المفرط للمواد البيئية غير المتجددة .

تاسعا: اسباب معوقات التنمية الاجتماعية:

للتنمية المحلية العديد من المعوقات التي تحول دون التطور او التقدم بهذا الجانب منها:

١- إن حياة القرية البسيطة والأماني المتواضعة لغالبية سكانها التي تنحصر في تنشئة أبنائهم التنشئة الصحيحة التي لا تشعر الأب الفلاح بعبء المسؤولية في توفير حاجاتهم ، مما يكون دافعاً وحافزاً لزيادة عدد الأبناء وهذا يعد من الاسباب التي تجعل دائرة الفقر والبطالة تطال هذه الاسرة اذا ما توفره ارض زراعية للعمل كون الزراعة هي العمل الرئيسي للفرد الريفي

٢- موقف الزوجة الضعيف تحت التهديد الدائم من قبل الرجل في الزواج بأكثر من زوجة يجعل المرأة ذات دور ثانوي وضعيف في اتخاذ القرار او تقرر مصيرها **(Shakla,1976,p32)**.

٣- عدم إلمام أبناء الريف بوسائل تنظيم النسل أو تحديده وهذا الامر جعل اغلب الابناء يعانون من الفقر او البطالة.

٤- قلة الخدمات الصحية والاجتماعية والثقافية والترويحية العامة لأبناء الريف جعلهم منعزلين إلى حد ما عن الآخرين.

٥- يمثل الطلاق مشكلة كبرى في حياة العائلة الريفية وذلك من خلال النظرة الدونية للمرأة المطلقة، لذلك نرى المرأة الريفية تتصاع لكل اوامر الزوج تتحمل كل وسائل التعذيب او الذل خوفا من هذه النظرة.

٦- يعد الزواج المبكر أحد القيم الأساسية للمجتمع القرية، وتتفاعل في مجتمع القرية عدة عوامل أحدها يعمل على استمرارية الاتجاه نحو الزواج المبكر وأخرى تعمل على التقدم بسن الزواج، ومن عوامل الاتجاه نحو الزواج المبكر نجد انتشار نمط الأسرة الممتدة التي تضم أبناء الأعمام وكان الاتجاه نحو الزواج القرابي المبكر خوفاً من الزلل الذي قد يقع نتيجة للمعيشة المشتركة، إضافة إلى جانب انخفاض التكلفة الاقتصادية، إذ لم يكن يتطلب سوى بناء غرفة وشراء بعض اللوازم البسيطة، وهذا من اهم اسباب الطلاق وتفكك الاسرة وتشرد الابناء **(Ahmed,1986,p19)** .

٧- ارتفاع معدلات الأمية بين النساء الريفيات : يعرف الأمي إجرائنا بأنه الشخص الذي تجاوز الطفولة من دون أن يتقن القراءة والكتابة، وأن نسبة الأمية في العراق هي الأعلى في المنطقة العربية، وخاصة في المناطق الريفية ويقدر عدد الأميين حوالي (٦ ملايين فرد) أي ما يقدر ٢٥% من سكان المجتمع وأغلبهم ممن قل أعمارهم عن ١٥ سنة، ويشمل ذلك ١١% من الأطفال المتسربين من المدارس فلا توجد إحصاءات دقيقة من الأمية في المجتمع العراقي في الوقت الراهن، فكل البيانات والمعلومات من الأمية تعتمد على الإحصاء الذي أجري عام ١٩٩٧، والبيانات المتوافرة حاليا تشير إلى نسبة الامية تتراوح بين ١٨-٢٠%

وتقدر نسبة الأمية بين النساء ٢٦،١% مقارنة بـ ١١,٥% بين الرجال (**Al-Hassan,2001,p25**).

كما إن المجتمعات الريفية تأثرت بالأمية بشكل أكبر من المجتمعات الحضرية بالرغم من أن نسبة النساء الأميات في كلا المجتمعين اكثر من نسبة الرجال الأميين، حيث ان نسبة اقل من ٥٠% من النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين (١٥-٢٤) سنة ممن يعشن في المناطق الريفية متعلمات مقارنة بـ ٧٢-٨١% من النساء المتعلمات في نفس الفئة العمرية في مناطق حضرية(**Awad,2004,p40**).

٨- العنف العائلي ضد النساء: يعرف العنف العائلي، بأنه كل فعل يصدر من أحد أو بعض أعضاء النسق العائلي نحو بعضهم أو نحو الأخرين، بهدف الحاق الأذى أو الضرر المادي او المعنوي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وبشكل واضح أو مستتر مع توفر عنصر القوة وممارسة القوة لألحاق الأذى بالمستهدفين من العنف ، ويظهر العنف العائلي في عدة مستويات: عنف خاص بمستوى العلاقة بين الزوجين، وعنف خاص بمستوى العلاقة بين الأبناء، وعنف خاص بمستوى العلاقة بين الأبناء والآباء. وقد أكدت دراسة ميدانية قامت بها منظمة بنت الرافدين إحدى منظمات المجتمع المدني في محافظة بابل، حيث تم رصد (٢,٥٠٠ امرأة) تم استهدافهن من مختلف الشرائح الاجتماعية، و إن نسبة ٨٧% من النساء الريفيات من عينة البحث يتعرضن للعنف من قبل فرد أو أكثر من العائلة سواء كان زوج أو أب أو أخ أو ابن، وأثبتت الدراسة إن ٦١% منهن لم يكن حرية اختيار شريك الحياة، كما ان ٦٧% منهن اجبرن على ترك الدراسة في مرحلة عمرية مبكرة (**(Al-Jawahiri ,1980,p29)**،).

٩ - البطالة: إن ظاهرة البطالة في العراق تعد وحدة من اهم المعوقات التي تواجه التنمية بشكل عام و التنمية الاجتماعية بشكل خاص والتي عانا منها المجتمع والتي أدت إلى انتكاسات خطيرة على المستويات كافة بسبب الحروب، وكان من الطبيعي أن تترك تلك الأحداث أثاراً مدمرة خاصة على الاقتصاد العراقي ، وان هذا التدهور ادى إلى انحدار مستوى دخل الفرد إلى مستويات متدنية بشكل غير مسبوق، وتشير نتائج مسح ودراسات البطالة والتشغيل للسنوات (٢٠٠٣،٢٠٠٥،٢٠٠٤) إن معدل البطالة بين الشباب في الفئة العمرية (١٥-٢٤) قد بلغ (٤٣،٨، ٢٩،٥) من إجمالي قوة العمل، وقد شكلت لنساء العاطلات عن العمل (٢ ٣٧، ٥٢٤) من إجمالي العاملين من العمل في فئة الشباب)-

١٠- التعليم: يحظى التعليم باهتمام كبير في دول العالم جميعها إذ تخصص له ميزانيات ضخمة وتوضع به الخطط إيمانا منها بأهمية التعليم في تكوين الإنسان ورفاهية المجتمع.

فالفرد المتعلم مواكب للعصر وذو وعي ويتميز بمستوى عالي من الطموح، ولقد كان الإلزامية التعليم ومجانيته في العراق دورا بارزا في عملية التغير، إذا كان وما يزال واحدا من التغيرات الأساسية، وتجلى ذلك في تحسن المستوى الصحي والثقافي والمظهر الحياتي للسكان والنهوض بعالم الريف.

إن من أهم التحديات التي تواجه أفراد المجتمع العراقي تتمثل في تطوير النظام التعليمي بما يحقق تكافؤ الفرص التعليمية للمجتمع وتعميم التعليم الأساسي للإناث خصوصا في الريف، إن على الرغم من انتشار التعليم إلا أن النظرة التقليدية مازالت تعتبر أن الوضع الطبيعي للبنات هو إعدادها للزواج وتنظيم المنزل ويبدو التفاوت في نسب التحاق البنات بالتعليم واضحا بين الريف والحضر **((Al-Kubaisi,1995,p18)**، والتعليم يساعد على تمكين المرأة من المهارات والمعارف التي لم تكن متاحة من قبل، وبعد التعليم من أهم العوامل التي دفعت بعملية التغبير في حياة أفراد العائلة الريفية والتي أوجدت لدى المرأة الريفية وعيا (ولو نسبيا) بذاتها ومركزها الاجتماعي ووعيا أسريا ومجتمعية بأهمية مشاركتها في الحياة العائلية، ومن المعروف للتعليم أثر كبير على السلوك الإنجابي خاصة لدى الإناث، إذ يتبين إن المرأة الأكثر تعليما الأقل إنجابا، أي أن هناك علاقة عكسية بين مستويات الإنجاب والمستوى التعليمي.

١١- العولمة: لقد ترك التغيرات الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية .... الخ على المجتمعات في العقود القليلة الماضية خاصة على المجتمعات العربية بشكل عام والمجتمع العراقي بشكل خاص ولعل ابرز هذه التغيرات بروز ظاهرة العولمة وما رافقتها من ثورة معلوماتية إذا أحدثت تغيرا في المواقف والاتجاهات والقيم لدى أفراد المجتمع وجعلت العالم أكثر اندماجاً وجعلت التحولات سريعة وأسهمت في انتقال المفاهيم والقناعات والمفردات والأذواق فيما بين الثقافات والحضارات ونقلت العالم من مرحلة الحداثة إلى مرحلة ما بعد الحداثة وبالتالي دخوله إلى عصر العولمة **(Abdul Khaleq,1999,p78)**، ان هذه التغيرات كان لها دور في تغير الثقافة الموروثة للمجتمعات، كما وأن ثورة المعلومات والاتصالات أثرت وستؤثر في حياة الأفراد وهي اليوم من أهم العوامل التي تعقد تشكيل خبرات وثقافة واذواق وسلوكيات الأفراد والمجتمعات فأفراد العائلة الريفية لم يعودوا معزولين كما في السابق، إذ أصبحت وسائل العولمة تسهم بقدر كبير في دمج الأفراد مع بعضهم ومع المجتمعات الأخرى، فوسائل مثل الانترنت والنقال، وأساليب ليث الفضائي جميعها تحاول تشكيل قيم ومفاهيم جديدة ربما لتكون بديلة عن القيم المتعارف عليها لدى أفراد المجتمع الريفي مستخدمة أساليب التشويق والمتعة في ذلك اصرفهم عن مشكلاتهم الحقيقية وابعادهم عن الواقع الحقيقي(**Zairieh,2008,p45)** .

١٢- رهانات التنمية بالمجتمع المحلي: إن الأوضاع الراهنة بالمجتمع المحلي، والعقبات التي تقف في وجه كل الجهود المبذولة على المستويين المركزي واللامركزي المحلي، تقتضي إعادة النظر في الاستراتيجيات التنموية المنتهجة وفق رؤية موضوعية منبثقة عن خصوصية المجتمع المحلي ذاته وإمكاناته وموارده وبنياته المختلفة على المستوى الاقتصادي، أو الاجتماعي أو الثقافي**(Kazim,2023,p96)**.

إن الرهان التنموي المرغوب يرتبط أساسا بالإنسان باعتباره الفاعل الأساسي في العملية والمستفيد من عائدها؛ فهي إذن حق من حقوق الإنسان الأساسية، وهو ما أقرته الهيئات العالمية ومواثيقها، ولعل ما جاء في مؤتمر فينا ١٩٩٣ أكبر دليل على هذا الارتباط الوثيق بين التنمية والإنسان أن الحق في التنمية هو حق عالمي وجزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان الأساسية وايضا تم اقراره في المؤتمر العالمي الثاني لحقوق الإنسان (١٩٩٣).

من هذا المنطلق وقصد تفعيل العمل التنموي بالمجتمع المحلي، يجب أن **ترتكز السياسة التنموية على الرهانات التالية:**

١- وجوبية تفعيل المقاربة التشاركية وفق منطق: "التنمية بإسهام الجميع والعائد للجميع"، وذلك من خلال استنهاض حس المشاركة وتعزيز روح الانتماء لدى جميع سكان بالمجتمع المحلي بالأساس، وجميع الفواعل الأخرى المحسوبة على هذا المجتمع من قبيل؛ الحركة الجمعوية، النخب السياسية المحلية، والكوادر الثقافية صاحبة الرساميل الرمزية، وأصحاب رؤوس الأموال ...الخ؛ فالتنمية إذن ليست مسؤولية الدولة بمفردها (الدولة الراعية والحاضنة) إنما هي فعل تشاركي تكاملي. - ضرورة الإعداد والتكوين المسبق للقيادات المحلية التي ستضطلع بمسؤولية التسيير وإدارة الشأن العام المحلي (أعضاء ورؤساء المجالس الشعبية المحلية المنتخبة)، وذلك بوضع استراتيجية للتكوين القبلي لجميع الراغبين في الترشح لمثل هذه المسؤوليات قبل سنتين من انقضاء العهدة للمجالس المنتخبة الحالية، وفق شروط ومعايير علمية وموضوعية مدروسة بعيدة عن الارتجالية أو أي نزعات حزبية أو انتماءات قبلية ضيقة، تشرف على إدارتها نخب مؤهلة في جميع المجالات المرتبطة بالمهام والوظائف التي ستوكل لمن سيمثل أفراد المجتمع المحلي بعد نتائج الانتخابات ، وهو ما من شأنه أن يجنبنا هدر المال العام وتعطيل الخطط التنموية وإجهاض المشاريع الهادفة للنهوض بالتنمية بجميع أبعادها**(Sakkal , 2014,p676)** .

٢- ضمان الاستمرارية في المرافقة والمراقبة لهذه القيادات المنتخبة بشكل دوري يأخذ في الحسبان المتغيرات والمستجدات العالمية الإقليمية والوطنية والمحلية: التكنولوجية منها والاقتصادية والاجتماعية والثقافية... بمراعاة خصوصية المجتمع .

٣- تهيئة المناخ التنموي وذلك من خلال تعزيز العلاقات الفاعلة في المشروع التنموي المحلي من قبيل منظمات المجتمع المدني، والهيئات الإدارية ومؤسسات القطاع الخاص، ومؤسسات وهيئات البحث العلمي، وكل الطاقات والكوادر المحلية وحتى الوطنية، وهذا بنية تشكيل ما يسمى برأس المال العلائقي أو الاجتماعي، والذي يضاف إلى جملة الرساميل الثقافية والمادية التي يحوزها المجتمع المحلي والتي ستشكل دون شك مجتمعة رأسمال استثماري حقيقي يمول مشروعات التنمية المحلية الهادفة للنهوض بالجوانب الاجتماعية الثقافية والاقتصادية.... والتي سيكون عائدها إنساني بالأساس .

٤- تعزيز روح الانتماء المجتمعي لدى جميع أفراد المجتمع المحلي، من خلال تنمية الوعي بأداء الواجبات قبل المطالبة بالحقوق، وذلك وفق نموذج العدالة الاجتماعية الراعية للمصالح الجماعية المشتركة، والكافلة بالتوزيع العادل للعائد التنموي الذي هو في المحصلة ثمرة لفعل الإسهام التشاركي الجماعي.

إن التنمية في مفهومها الواسع تعني بالدرجة الأولى تنمية الإنسان، وتعزيز فرص مشاركته في تنمية مجتمعه، بصرف النظر عن حالته الجسمانية أو مكانته.

- **التنمية المحلية والعلاقات الريفية/ الحضرية (نماذج دولية)**

تحيل التنمية المحلية في جل الكتابات الدولية المتخصصة، سواء منها ذات الطابع النظري أو (الأمبيريقي)، إلى التنمية الحضرية ، حيث تنحو عملية تنمية المجتمعات المحلية إلى تحويلها إلى مراكز جذب مديني، ومن هنا تجيء مزدوجة: المحلية الحضرية التي تمثل نزعتين متقابلتين، ولكنهما متكاملتان لا متعارضتان : إذ المحلية في السياق التنموي حضرية بدرجات مختلفة، ويتأكد هذا من المسح العام للكتابات ذات الصلة، بيدان النظرة المدققة تتبين منها ثلاثة اتجاهات أساسية تمثل نماذج مختلفة للتجارب الدولية في العلاقات الريفية . الحضرية :

الاتجاه الأول يعطى للحضر والمدن الأولوية في سياق تنمية المجتمعات المحلية، ويعتبر أن هذه المجتمعات مالها الطبيعي في سياق التنمية الاقتصادية والاجتماعية أن تتحول إلى مجتمعات حضرية – مدينة، وهذا هو النمط المعبر عن التجربة التاريخية لبناء صرح الحداثة(**mills,2000,p59**).

في الغرب، أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية خاصة حتى الحرب العالمية الثانية، كما إن هذا النمط يعبر عن التجربة الكولونيالية في المستعمرات، من خلال تشييد مدينة مركزية كبرى في كل مستعمرة، تجسد علاقه الربط الاقتصادي والسياسي والثقافي مع الدولة الاستعمارية، وللمفارقة، فإن هذا النمط يعبر أيضاً عن تجارب التصنيع ذات الطابع الحضري

– المديني الخالص، التي قامت على أساس إحلال محل الواردات في الدول المستقلة جديد في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، خلال الخمسينيات والستينيات وأوائل السبعينيات من القرن الفائت، وذلك قبل أن يتم التخلي عنه.

الاتجاه الثاني يرى أن التنمية ترتبط بنمط معين النمو الحضري من خلال تكون المدن، رغم اختلاف تجارب الدول من حيث الوتيرة التي يتم بها النمو المذكور، ووفقاً لمسار التجارب التنموية، بعد الحرب العالمية الثانية، في دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، خلال العقود الزمنية الثلاثة الأخيرة، يمكن القول إن النمو الحضري اتجه في البداية إلى تقليل كثافة السكان والتصنيع في المدن الكبرى، باتجاه التوسع الحضر محيط المدن وهوامشها وأحيائها المتفرعة، ثم في مرحلة تالية، تنمو المدن الصغيرة على حساب المدن الكبيرة، ويتحقق نمو المدن الصغيرة من خلال تحول الأنشطة الصناعية القائمة على الإنتاج النمطي، و ذات الكثافة النسبية العالية في استخدام عنصر العمل غير الماهر ومتوسط المهارة، عن المراكز الحضرية المستقرة الكبيرة، وإعادة تمركزها في تلك المدن الصغيرة بالذات، بينما تميل الأنشطة العالية التكنولوجيا (الهاي تك) إلى التوطن في المدن الكبيرة والكبرى. باختصار، إن التنمية تنمية حضرية، ولكن باتجاه فك التركز، وفك التمركز بعيداً عن المدن الكبيرة والكبرى، وذلك سعياً إلى الاستفادة من ميزة العمل الرخيص خارج هذه المدن، وهروبا من مشكلاتها المتفاقمة، وخاصة من حيث التلوث البيئي وصعوبة التنقل الداخلي، وارتفاع الأجور والإيجارات السكنية.

أما الاتجاه الثالث: فيرى أن التوسع الحضري – المديني (على حساب الريف ليس قدر مقدوراً على المسار الاقتصادي والاجتماعي والعمراني في البلاد الساعية إلى النمو، وإنما يجب تبني استراتيجية تنموية تراعي تحقيق التوازن بين المدن والأرياف، وهذه الاستراتيجية ممكنة وفعالة أيضا في ضوء التجربة اليابانية في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين(**Henderson,2015,p12**).

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات:

١- أن العراق يفتقر إلى رؤية واضحه للتنمية الريفية ، وهناك تحديات ينبغي تجاوزها و اهداف اجتماعية ينبغي الوصول اليها.

٢- اعتماد العراق في البرامج التنموية على الحضر فقط دون شمول الأرياف بذلك .

٣- وضوح مدى اهمية التنمية الريفية في رفد المجتمع بأفراد يكونون ذات تأثير ايجابي .

٤- تبيان اهمية العادات والتقاليد الريفية على التنمية داخل الأرياف.

٥- ضرورة الإعداد والتكوين المسبق للقيادات المحلية ستضطلع بمسؤولية التسيير وإدارة الشأن العام المحلي (أعضاء ورؤساء المجالس الشعبية المحلية المنتخبة البلدية والولائية)، وذلك بوضع استراتيجية للتكوين القبلي لجميع الراغبين في الترشح لمثل هذه المسؤوليات قبل سنتين من انقضاء العهدة للمجالس المنتخبة الحالية، وفق شروط ومعايير علمية وموضوعية مدروسة بعيدة عن الارتجالية أو أي نزعات حزبية أو انتماءات قبلية ضيقة تشرف على إدارتها نخب مؤهلة في جميع المجالات المرتبطة بالمهام والوظائف التي ستوكل لمن سيمثل أفراد المجتمع المحلي بعد نتائج الانتخابات، وهو ما من شأنه أن يجنبنا هدر المال العام وتعطيل الخطط التنموي وإجهاض المشاريع الهادفة للنهوض بالتنمية بجميع أبعادها .

٦- تعزيز روح الانتماء المجتمعي لدى جميع أفراد المجتمع المحلي، من خلال تنمية الوعي بأداء الواجبات قبل المطالبة بالحقوق وذلك وفق نموذج العدالة الاجتماعية الراعية للمصالح الجماعية المشتركة، والكافلة بالتوزيع العادل للعائد التنموي الذي هو في المحصلة ثمرة لفعل الإسهام التشاركي الجماعي.

ثانياً: التوصيات:

١- دمج التنمية الريفية مع التنمية الحضرية وتكون معالجة البطالة احد مؤشرات التنمية الريفية ، مع فتح اكثر من مجال للعمل وعدم الاعتماد على القطاع الزراعي فقط.

٢- يجب اتخاذ إجراءات اتجاه التحديات كونها اغلبها نابع من المجتمع الريفي وانعكاس العادات والتقاليد عليها .

٣- اتخاذ تدابير وقائية تحد من انتشار الامية داخل هذا المجتمع.

٥- اشراك اكبر عدد من الافراد من المجتمع الريفي بالعمل في مجتمعات اخرى لكي يكونوا وسيلة لنقل الحداثة للمجتمع الام.

List of sources and references:

Books:-

- Hafezy, Ihsan, (2011) Sociology of Development Alexandria, Dar Al-Maaref
- University, Egypt.
- Al-Khater, Ahmed Mustafa, (2002) Social Development, Modern University Office, Alexandria, Egypt.
- Robert Nest and Robert Biran, (1999) Sociology, 1st Edition, translated by Grace Khoury, Dar Al-Nidal for Printing, Publishing and Distribution, Beirut.
- Jabara, Jabara Attia, (1986) Social and Educational Problems, Kuwait University Press, Kuwait.
- Al-Jawahiri, Abdel Hadi, (1980) Developmental Perspective in Social Work, Nahdet El Shorouk Library, Cairo, Egypt.
- Shakla, Muhammad Abdul Hadi, (1979) Rural Society, Dar Al-Kutub Foundation for Printing and Evil, Mosul.
- Ahmed, Gharib Sayed, (1986) Rural Sociology, University Knowledge House, Alexandria.

Press:-

- Khashmoun, Mohammed, (2010). Participation of the Municipal Council in the development of local communities in third world countries, Malaysian development as a model, Journal of Social Sciences, Issue (18), University of Sétif 2, Algeria.
- Omari, Dr. Aissat, (2016). Obstacles to social development in the local community and the stakes of development action, Journal of Human Resources Development, Volume (7), Issue (2).

- Kazim, Prof. Talib Abdul Karim, (2023). Obstacles to Social Development in Iraq, Journal of Sustainable Studies, Vol. (5), No. (2).
- Sakkal, Ahmed Hashem, (2014). Requirements of sustainable development in Iraq, the role of resource management in achieving sustainable development, Baghdad College of Economic Sciences University Journal, the issue of the joint scientific conference.
- Al-Hassan, Ihsan Mohammed, (2001). Family, Kinship and Marriage (3rd Floor), Dar Al-Taba for Printing and Publishing, Beirut.
- El-Gohary, Mohammed, (1995). Studies in Rural and Bedouin Sociology, 1st Edition, University Knowledge House, Alexandria.
- Zairieh, Majid, (2008). Youth and Values in a Changing World, Dar Al-Shorouk for Publishing and Distribution.
- Abdul Khaleq, Abdullah, (1999). Globalization: its roots and branches and how to deal with it, Alam Al-Fikr Magazine, Volume (22), Issue (2), UAE.
- Rural Development, Strategies and Executive Programs, Rural Development Section, Department of Regional and Local Development, Ministry of Planning, Republic of Iraq, 2019.

Theses:-

- Awad,Khalifa Ibrahim, The Reality of Crime in the Countryside (A Field Study in Diyala Governorate), Unpublished PhD thesis, University of Baghdad, College of Arts, Department of Sociology, 2004,
- Al-Kubaisi Ahmed FarhanM, Social Security in Improving Cohesion in Iraqi Society, Unpublished PhD thesis, University of Baghdad, College of Arts, Department of Sociology, 1995.

- Dervish. E-Government Applications – A Field Study on the Department of Naturalization and Residency in Dubai. Master Research, Naif Arab University for Security Sciences, Riyadh, 2005.
- Falwin S Mills, The Importance of Lange Dilan Aras and Government's Role in Fostering Themin: Shatid Yusuf, weiping Wu and Simon Eveneti, eds. Local Dynamics in an Era of Giebelizesien: 21" Cearury Catalysts for Development (New York: Oxford.
- 5-Giebelizesien: 21" Cearury Catalysts for Development (New York: Oxford University Press, 2000. .
- Vernon Henderson, so the Move Industrialization Deconcentration in Today's Developing (11) Countries, in Ibid.,